مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري
تموز/يوليو 2013

OCHA

نظرة عامة

في سياق حالة عدم الاستقرار المستمرة في مصر قيدت السلطات المصرية للشهر الثاني على التوالي عمل الأنفاق التي تقع أسفل الحدود ما بين مصر وغزة والتي تستخدم لنقل مواد البناء والوقود والبضائع غير المتوفرة أو المتوفرة بأسعار أعلى في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، قيّدت السلطات المصرية العبور عبر معبر رفح للمسافرين وهو معبر غزة الوحيد إلى العالم الخارجي. وأغلق المعبر بالكامل لمدة ستة أيام قبل فتحه جزئيا لبقية الشهر وانحصر العبور بفئات معينة من الأشخاص. وأدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى انخفاض حاد في نشاطات البناء مما أدى إلى تسريح العاملين في قطاع البناء وهو أحد القطاعات القليلة العاملة والذي يعتبر متنفسا لاقتصاد غزة الكاسد. وأدى غلق معبر رفح كذلك إلى عبور أقل من نصف العدد الطبيعي للمرضى الذين تحيلهم وزارة الصحة للسفر إلى مصر، وأدى كذلك إلى حصر وزارة الصحة إجراء صور الأشعة

محتويات التقرير

القيود المستمرة المفروضة على معبر رفح تعيق وصول سكان غزة للرعاية الصحية 2

القيود المفروضة على الأنفاق تستمر للشهر الثاني 4

ارتفاع عدد حوادث العنف التي تؤثر على صيادي الأسماك في غزة في النصف الأول من عام 2013 ... 5

المستوطنون الإسرائيليون يتلفون عددا غير مسبوق من أشجار الزيتون في الضفة الغربية..... 7

تقديم مساعدات لتجمّع خربة الراس الأحمر بعد عمليات هدم وتهجير متكررة..... 9

فتح شارعين رئيسيين يؤديان إلى رام الله والخليل أمام حركة مرور الفلسطينيين..... 9

أبرز التطورات

- مصر تشدد القيود على المنطقة الحدودية مع غزة مما يقيد عمل معبر رفح للمسافرين ونقل البضائع عبر الأنفاق، ويؤثر على المرضى المحالين للعلاج، وعلى قطاعي البناء وصيد الأسماك.
- ارتفع في النصف الأول من عام 2013 عدد حوادث العنف التي تؤثر على صيادي الأسماك ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالأشهر الستة الماضية مما أدى إلى وقوع أول إصابات منذ ما يزيد عن عام.
- تبرز الأضرار وأوامر الإخلاء التي تؤثر على آلاف أشجار الزيتون في شمال الضفة الغربية المخاوف بشأن عنف المستوطنين والوصول المقيد للأراضي الفلسطينية الخاصة التي تقع داخل حدود المستوطنات والمحميات الطبيعية.
- فتحت السلطات الإسرائيلية شارعين رئيسيين يؤديان إلى مدينتي رام الله والخليل أمام حركة المرور الفلسطينية مما سهل وصول آلاف الفلسطينيين للخدمات وأماكن كسب العيش.

أبرز الأرقام في تموز/يوليو 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	1
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	137
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	193
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	21
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	NA

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 57.9% من التمويل

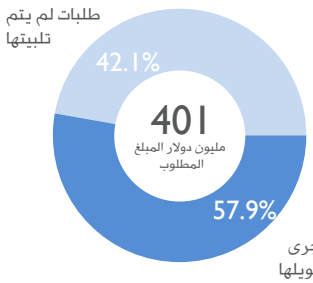

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أ ب/أغسطس 2013

البوابة التي كانت تغلق المدخل الرئيسي لمدينة الخليل فتحت جزئيا الآن

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

Scan it! with QR reader App

بالتنسيق ننقذ الأرواح

السينية وإعطاء أدوية معينة في حالات الطوارئ فقط بسبب انخفاض المخزون وتدفق المعدات الطبية على نحو لا يمكن الاعتماد عليه عبر معبر رفح.

ودفع نقص الوقود في تموز/يوليو بسبب وقف نشاطات الأنفاق وزارة الزراعة إلى فرض نظام حصص شراء الوقود لقوارب الصيد في غزة، وانخفاض في عدد القوارب العاملة في صيد الأسماك الذي يعتبر مصدر كسب العيش الرئيسي لـ3,500 صياد أسماك مسجلين. وفي سياق الحوادث التي تؤثر على صيادي الأسماك في البحر، ارتفع في النصف الأول من عام 2013 عدد حوادث العنف، ومن بينها حوادث إطلاق النار، ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأشهر الستة السابقة، مما أدى إلى أول حالات إصابة تسجل منذ ما يزيد عن عام. وارتفعت كذلك الحوادث التي يسجل فيها وقوع أضرار لمعدات الصيد أو مصادرتها، وبالرغم من أنّ عدد القوارب التي صادرتها السلطات الإسرائيلية انخفض، إلا أنّ الشروط الجديدة لإعادة هذه القوارب سيجعل من عملية إعادتها إلى غزة عملية مكلفة للغاية.

حصرت وزارة الصحة في غزة إجراء صور الأشعة السينية وإعطاء أدوية معينة في حالات الطوارئ فقط بسبب انخفاض المخزون وتدفق المعدات الطبية على نحو لا يمكن الاعتماد عليه عبر معبر رفح.

وفي الضفة الغربية سلط إتلاف ما يزيد عن 1,150 شجرة زيتون في تموز/يوليو تعود لقرية عوارتا الضوء على المخاوف المستمرة المتصلة بعنف المستوطنين والقيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الواقعة داخل المستوطنات والمحميات الطبيعية. ويقدر أنّه يوجد ما يقرب من 90 تجمّعا فلسطينيا مثل قرية عوارتا لها أراضٍ تقع داخل أو بجوار مستوطنات إسرائيلية يتطلب وصول الفلسطينيين إليها إجراء "تنسيق مسبق" مع السلطات الإسرائيلية، ولا يمنح عادة سوى لعدد محدود من الأيام خلال موسم قطف الزيتون. وبالإضافة إلى أنّ هذا الإجراء يضع العبء على المزارعين لتكييف وصولهم إلى الأراضي بجدول محدود فإن "حالة عوارتا تبين كذلك أن نظام التنسيق المسبق غير فعّال في منع هجمات المستوطنين ضد أشجار الفلسطينيين في الأوقات غير المخصصة لوصولهم إلى أراضيهم.

وفي تطور إيجابي خلال تموز/يوليو، فتحت السلطات الإسرائيلية شارعين رئيسيين يؤديان إلى مدينتي رام اللّه والخليل أمام حركة مرور الفلسطينيين مما سهل وصول عشرات آلاف الفلسطينيين إلى الخدمات وأماكن كسب العيش. وتنسجم هذه الإجراءات مع اتجاه سائد لوحظ منذ منتصف عام 2008 يتضمن تحسين الوصول بين البلدات والمدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية. وما زال الوصول إلى القدس الشرقية لحملة بطاقة هوية الضفة الغربية مقيداً بالجدار والحواجز ونظام التصاريح. بالرغم من ذلك طبقت السلطات الإسرائيلية خلال هذا الشهر بمناسبة شهر رمضان تدابير سهّلت بدرجة كبيرة وصول المشاة الفلسطينيين إلى المدينة من باقي الضفة الغربية. لكن فلسطيني غزة ما زالوا محرومين من الوصول إلى المدينة خلال شهر رمضان. إنّ مثل هذه التسهيلات من شأنها أن تسهم في تلبية إسرائيل لالتزاماتها بحرية التنقل إذا ما تمّ تطبيقها طوال العام مما سيتيح للفلسطينيين وصولا أفضل للخدمات في القدس الشرقية.

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الصحة العالمية

القيود المستمرة المفروضة على معبر رفح تعيق وصول سكان غزة للرعاية الصحية

عدد أقل من المرضى يغادر إلى مصر وتقلص تدفق الأدوية

أحكمت السلطات المصرية سيطرتها على المنطقة الحدودية مع غزة، في أعقاب حالة عدم الاستقرار وتدهور الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء. وفي الخامس من تموز/يوليو، أغلقت السلطات المصرية معبر رفح للمسافرين بشكل كامل مما ترك آلاف الفلسطينيين عالقين على جانبي المعبر في مصر وفي غزة. وأعيد فتح المعبر جزئياً في 10 تموز/يوليو وظل منذ ذلك

الوقت يعمل لمدة أربعة ساعات يوميا ستة أيام في الأسبوع مقارنة بمواعيد عمله السابقة لتسعة ساعات يومياُ سبعة أيام في الأسبوع. ولم يسمح للعبور سوى للرعايا الأجانب والفلسطينيين المصرح لهم ممن يحملون جنسيتين والمرضى الذين تمّ تحويلهم رسمياً لتلقي العلاج الطبي. وبلغ متوسط عدد الأشخاص الذي سمح لهم بالعبور خلال تموز/يوليو 540 شخصا، أي أقل من 30 بالمائة مقارنة بمتوسط عدد الأشخاص الذي عبروا يومياً (ما يقرب من 1,860) خلال حزيران/يونيو 2013. ويعتبر المعبر نقطة العبور الرئيسية لخروج الفلسطينيين من قطاع غزة والدخول إليه بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل منذ فترة طويلة على حركة المشاة من خلال معبر إيريز.

وأدى إغلاق المعبر بصورة جزئية إلى تقييد سفر مئات من مرضى غزة إلى الخارج. وفي تموز/يوليو لم يسمح بالخروج من غزة عبر معبر رفح سوى للمرضى الذي بحوزتهم وثائق رسمية من قسم الإحالات إلى الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية (وزارة الصحة في رام اللّه) تضمن أنها تغطي جميع التكاليف المالية. وعلى مدى الأسابيع الأربعة الأولى في تموز/يوليو، أحالت وزارة الصحة ما مجموعه 131 مريضاً من بينهم 22 طفلاً حتى سن 17 عاماً إلى مصر أي أقل من نصف العدد الاعتيادي. بالرغم من ذلك، لم يلاحظ أي ارتفاع في عبور المرضى عن طريق معبر إيريز إلى الضفة الغربية وإسرائيل للتعويض عن هذا النقص أو إلى المرافق الصحية غير التابعة لوزارة الصحة داخل غزة في تموز/ يوليو، مما يشير إلى أنّ المرضى قرروا تأخير تلقيهم للعلاج الطبي بدلاُ من السعي للحصول على تصريح للخروج عبر معبر إيريز إلى مستشفيات بديلة. ويطلب من المرضى الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاما، وخصوصاُ الذكور، إجراء مقابلة مع سلطات الأمن الإسرائيلية كجزء من الطلب للحصول على تصريح. ويجب كذلك على المرافقين أيضا التقدم للحصول على طلبات ويمكن أيضا طلبهم للمقابلة.[1]

بلغ متوسط عدد الأشخاص الذي سمح لهم بالعبور خلال تموز/ يوليو 540 شخصا، أي أقل من 30 بالمائة مقارنة بمتوسط عدد الأشخاص الذي عبروا يوميا (ما يقرب من 1,860) خلال حزيران/ يونيو.

ومنذ عام 2010، اعتمدت وزارة الصحة الفلسطينية على مصر لعلاج 22 بالمائة من مجمل الإحالات من غزة يسبقها فقط مستشفيات القدس الشرقية التي يعالج فيها 26 بالمائة من مرضى غزة المحالين للعلاج. ويحال 20 بالمائة إلى مستشفيات غير تابعة للوزارة داخل غزة، و16 بالمائة إلى إسرائيل و10 بالمائة إلى مراكز صحية أخرى في الضفة الغربية. وفي السابق، كان يحال ستة بالمائة إلى الأردن للعلاج، غير أنّ ذلك انتهى في عام 2012 بسبب ديون السلطة الفلسطينية المتراكمة. وقد يكون عدد مرضى غزة الذي يسعون للحصول على رعاية صحية في مصر على حسابهم الخاص مساوٍ لعدد المرضى الذين تحيلهم وزارة الصحة شهرياً، غير أنّ هذا العدد هو تقدير فحسب إذ أن هذه الحالات غير مسجلة كحالات طبية عند الحدود.

وخلال هذا الشهر أيضاً، بدأت وزارة الصحة في غزة حصر إجراء صور الأشعة السينية وإعطاء أدوية معينة في حالات الطوارئ فقط بسبب انخفاض المخزون وتدفق المعدات الطبية على نحو لا يمكن الاعتماد عليها عبر معبر رفح. وتحصل وزارة الصحة على 25 بالمائة من مستلزماتها من الأدوية عادة من مصر أو عن طريق هذا المعبر. ومن المتوقع أن توقف جهتان مانحتان رئيسيتان في مصر هما اتحاد الاطباء العرب ونقابة الأطباء وقف التبرعات التي يقدمانها إلى غزة في ظل الاحتياجات الحالية في مصر. ولعبت هاتان الجماعتان دوراً حيوياً كمصدر للمستلزمات والأدوية الحيوية كمحاليل الغسيل الكلوي (الديلزة) وأدوية العلاج الكيميائي الشائعة وأدوية العامل الثامن لعلاج النزف الدموي (الهيموفيليا) وكابتات المناعة للمرضى الذين أجروا عمليات زرع للكلى وعلاجات لحالات تعاني من أمراض الدم المزمنة. وسيكون لأي نقص في توفير هذه المستلزمات الطبية تأثير فوري سلبي على المرضى. وتوفر هيئة الأعمال الخيرية (الإمارات العربية المتحدة)

والهلال الأحمر القطري تبرعات لوزارة الصحة في غزة عبر معبر رفح، غير أنّ وزارة الصحة تفيد أن شحنة واحدة فحسب وصلت عبر المعبر منذ 30 حزيران/يونيو من منظمة غير حكومية إيطالية.

وفي نهاية تموز/يوليو، وصل مخزون 27 بالمائة (128 دواء) من الأدوية الحيوية إلى الصفر في مستودع غزة للأدوية وكان مخزون 16 بالمائة (78 دواء) منخفضاً (يكفي من 1 إلى 3 أشهر). إضافة إلى ذلك وصلت مخزون المستلزمات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة إلى مستويات خطيرة حيث وصل 53 بالمائة (476 مستلزماً طبياً) إلى الصفر في حين أنّ مخزون ثمانية بالمائة (73 مستلزماً) كان منخفضاً. بالإضافة إلى ذلك لا تستطيع وزارة الصحة في الضفة الغربية إرسال الأدوية والمستلزمات إلى غزة نظراً لأنّ مستويات نقص الأدوية في مستودع الأدوية المركزي مشابهة لتلك التي في غزة بسبب عجز ميزانية السلطة الفلسطينية. ويجري تحويل 30 بالمائة من التبرعات والمستلزمات الطبية إلى وزارة الصحة في غزة من الضفة الغربية عبر معبر كيرم شالوم؛ ووفرت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أدوية ومستلزمات طبية طلبتها وزارة الصحة في غزة بصورة طارئة خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو. ويستخدم معبر إيريز في بعض الأحيان لنقل الأمصال واللقاحات من خلال التنسيق مع منظمة الصحة العالمية.

القيود المفروضة على الأنفاق تستمر للشهر الثاني

إغلاق الأنفاق يؤدي إلى تباطؤ قطاع البناء

قيدت السلطات المصرية للشهر الثاني على التوالي عمل الأنفاق التي تقع أسفل الحدود ما بين مصر وغزة في سياق حالة عدم الاستقرار المتزايد في مصر، وخصوصا في شبه جزيرة سيناء. وتضمنت هذه الإجراءات إغراق الأنفاق بالإضافة إلى النشر المكثف لقوات الأمن وفرض قيود صارمة على الوصول إلى منطقة الأنفاق. وما زالت الأنفاق نقطة العبور الرئيسية لنقل مواد البناء إلى قطاع غزة، إذ أنّ استيراد مواد البناء الأساسية للقطاع الخاص عبر معبر كيرم شالوم، وهو معبر البضائع الرسمي مع إسرائيل، ما زال مقيداً بصرامة.[2] ويقدر اتحاد الصناعات الفلسطينية أن ما معدله 1,500 طن من مواد البناء دخلت إلى غزة عبر الأنفاق يوميا مقابل 7,500 طن قبل فرض الإجراءات الحالية. وارتفع سعر مواد البناء في الأسواق المحلية ارتفاعاً حاداً قبل أن يعود وينخفض ولكنه ظل أعلى بنسبة 20 إلى 30 بالمائة عن السعر الاعتيادي لدى نهاية الشهر وأدى إلى انخفاض حاد في نشاطات البناء وعمل مصانع خلط الأسمنت.

وأصبحت الأنفاق، في السنوات القليلة الماضية، أيضا المصدر الرئيسي لنقل الوقود الأرخص سعراً في مصر من إسرائيل. وفي أعقاب دخول كميات منخفضة من الوقود في بداية تموز/يوليو وصلت كميات الديزل والبنزين المستويات ذاتها تقريبا التي كانت تنقل عبر الأنفاق قبل الإجراءات المصرية الأخيرة ضد الأنفاق التي بدأت في حزيران/يونيو. وتتحكم السلطات المحلية حاليا باستخدام الديزل من أجل ضمان وصول كميات كافية لدعم الخدمات الأساسية ومن بينها المستشفيات وأنظمة المياه والصرف الصحي.

دخل إلى غزة عبر الأنفاق 1,500 طن من مواد البناء يومياً في المتوسط مقابل 7,500 طن قبل فرض القيود الحالية.

دراسة حالة: إغلاق الأنفاق يؤدي إلى تسريح عاملين من مصانع خلط الخرسانة

في الماضي، كانت حياتي أفضل. كنت أعمل داخل إسرائيل وأكسب ما يزيد عن 4000 شيقل في الشهر. تغير هذا الوضع في عام 1993، عندما ألغي تصريح العمل الخاص بي. قضيت أكثر من خمس سنوات بدون عمل قبل أن أجد عملاً كسائق شاحنة في مصنع أبو عايدة لخلط الخرسانة، بأجر أقل بكثير يبلغ ما يقرب من 1400 شيقل. لكن المصنع دمر بالكامل على أيدي القوات الإسرائيلية، خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" عام 2009 ، وأصبحت مرة أخرى بلا عمل لمدة ثلاثة سنوات. ومن أجل البقاء اضطررت أن أصرف جميع مدخراتي وأن أقترض 6,000 دينار أردني واضطرت زوجتي لبيع جميع مصاغ زفافنا من أجل تلبية احتياجات عائلتنا الأساسية.

وفي أواخر عام 2011، تم توظيفي مجددا في المصنع الذي أعيد بناؤه وارتفع أجري الشهري تدريجيا إلى 2,000 شيقل شهرياً. وبالرغم من أن أجري لا يزال منخفضاً إلا أنني أشعر بأني محظوظ لأنني أعمل في حين أن الجميع في غزة تقريبا عاطل عن العمل. تعلمت أنا وعائلتي كيف نتكيف مع دخلنا المنخفض وخفض تكاليفنا وحياتنا الاجتماعية إلى أدنى حد، حيث نأكل الطعام الرخيص ولا ندفع فواتير الكهرباء أو الماء. ويغطي راتبي أيضا بعض مصاريف والداي ودفع بعض المال الذي اقترضته في عام 2009. ولولا المساعدات الغذائية التي كنا نحصل عليها كل ثلاثة أشهر من مؤسسة الإسكان التعاون الدولية، لكان وضعنا أسوأ بكثير.

أخشى أنّ وضعنا الآن سيتدهور من جديد: بداية من أواخر حزيران/يونيو تعطل عمل المصنع بصورة كبيرة وحتى منتصف تموز/يوليو توقف العمل بالكامل بسبب نقص مواد البناء التي تدخل عبر الأنفاق. وبالرغم من أنّه قبل حزيران/يونيو كان المصنع يشغل 35 عاملا وكان ينتج حتى 400 متر مكعب من الأسمنت يومياً، ينتج المصنع هذه الأيام أقل من 50 متراً مكعباً يومياً. وخلال الشهرين الأخيرين، عملت أقل من 20 يوماً لكن صاحب المصنع استمر في دفع راتبي بسبب شهر رمضان ولأنه يتفهم ظروف حياتي الصعبة. ولكنني أعلم أنني من بين 15 عاملاً سيتم تسريحهم من العمل قريبا وفي آب/أغسطس سيتوقف المصنع عن دفع راتبي. أنا فعلا قلق بشأن السنة الدراسية الجديدة وهي فترة دائما أشعر فيها بالتوتر إذ أنّ علي أن أشتري الزي المدرسي والحقائب والكتب لأطفالي. مرة أخرى، سوف تستهان كرامتي وسأضطر للعثور على أحد كي يقرضني المال. أشعر بأنّ حظنا عاثر في غزة فبعد سنوات من المعاناة من الحصار والإغلاق، فإنّ الأحداث الإقليمية الآن تزيد من مشاكلنا. أتمنى أن تتوقف القيود قريبا بلا رجعة كي أعود للعمل في إسرائيل.

ارتفاع عدد حوادث العنف التي تؤثر على صيادي الأسماك في غزة في النصف الأول من عام 2013

نقص الوقود يؤدي إلى تفاقم تأثير القيود المفروضة على الوصول

يقدم تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بوصفه منسق مجموعة الحماية، عن أحدث المستجدات تفاصيل حول الأحداث التي تؤثر على صيادي الأسماك في غزة في البحر في النصف الأول من عام 2013.[3] يأتي هذا في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بين حماس وإسرائيل، عندما تم توسيع منطقة الصيد المسموح للصيادين الفلسطينيين بالوصول إليها من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية، باستثناء الفترة ما بين 21 آذار/مارس و21 أيار/مايو 2013، عندما قلصت السلطات الإسرائيلية من جديد المنطقة إلى الثلاثة

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيابة عن مجموعة الحماية ومؤسسة العمل ضد الجوع ومنظمة الأغذية العالمية (الفاو)، لمجموعة الأمن الغذائي.

أميال بحرية المحددة، مدعية أن ذلك جاء رداً على الصواريخ التي تطلقها الجماعات الفلسطينية المسلحة من غزة باتجاه إسرائيل.

ارتفع عدد حوادث العنف المسجلة خلال النصف الأول من العام 2013، في سياق تطبيق القيود التي تفرضها القوات البحرية الإسرائيلية على الوصول إلى البحر، بشكل كبير مقارنة بالأشهر الستة السابقة (تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 2012)؛ وارتفعت حوادث إطلاق النار لأكثر من الضعف (95 مقابل 43)؛ وسجلت حوادث أدت إلى إصابات لأول مرة منذ أكثر من عام (5 مقابل 0)؛ وزاد عدد الحوادث التي لحقت فيها أضرار بمعدات الصيد أو تمت مصادرتها أيضا بشكل كبير (12 مقابل 2). ومن ناحية أخرى، انخفض عدد الصيادين الذين تم احتجازهم (13 مقابل 42) والقوارب التي صودرت (3 مقابل 7) بشكل كبير، في حين كان عدد من القوارب التي تضررت أو دمرت مقارنة بالفترة التي شملها بالتقرير السابق (8 مقابل 9).[4] وأشارت مجموعة الحماية أن مصادرة الشباك، التي لا يوجد لها أي مبرر أمني ملحوظ، لها تأثير سلبي كبير، حيث أنها تحرم الصيادين من صيدهم كما أن شراء شباك جديدة مكلف للغاية.

لوائح جديدة أخرى تعيق إعادة القوارب المصادرة

ردّ مكتب المستشار القانوني لقوات البحرية الإسرائيلية برسالة في 23 أيار/مايو 2013 على تدخل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإعادة سبعة قوارب مصادرة في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2012 وشباط/فبراير 2013. وجاء في الرسالة أن الصيادين كانوا في مناطق محظورة عندما تمت مصادرة قواربهم، وحتى يتم تأمين الإفراج عن القوارب، عليهم أن يوقعوا على تعهد بأنهم لن يدخلوا المناطق المحظورة في البحر أو يسمحوا لقواربهم بأن تُستخدم لهذا الغرض، والتخلي عن حقهم في رفع أي دعوى للتعويض فيما يتعلق بالاستيلاء على القارب. وتطلب الرسالة من الصيادين، أيضاً، التنسيق مباشرة مع واحدة من ثلاث شركات في إسرائيل لنقل القوارب من ميناء أشدود (في إسرائيل) إلى معبر كيرم شالوم. وكان الصيادون في السابق مسئولون فقط عن تغطية تكاليف النقل من معبر كيرم شالوم. وعلاوة على ذلك، تنص الرسالة على أن المحركات التي تتجاوز قوتها 25 حصانا ستتم إزالتها من القوارب، إذ أنه بموجب القانون الإسرائيلي الخاص بالصادرات الأمنية لا يمكن لهذه المحركات أن تدخل غزة دون تصريح خاص يتطلب من الصيادين تقديم طلبات لوزارة الدفاع للحصول على هذه التصاريح. وأدت هذا المتطلبات على أرض الواقع عودة القوارب المصادرة، لاسيما إذا ما أُعيدت دون محركاتها، باهظة التكلفة لصيادي غزة الذين يتلقى 95 بالمائة على الأقل منهم مساعدات دولية.

تأثرت أيضا سبل العيش للصيادين جراء نقص الوقود الحالي نتيجة لانخفاض أنشطة الأنفاق بعد الجهود المصرية لإغلاق الأنفاق التي تقع أسفل حدودها مع غزة

وقد تأثرت أيضا سبل العيش للصيادين جراء نقص الوقود الحالي نتيجة لانخفاض أنشطة الأنفاق بعد الجهود المصرية لإغلاق الأنفاق التي تقع أسفل حدودها مع غزة. وعلى الرغم من أن الصيف هو موسم منخفض لصيد الأسماك في غزة، يمكن للصيادين أن يتوقعوا صيدا يغطي نفقاتهم العامة على الأقل، وأن يأملوا بأن يحقق ربحاً بسيطاً. غير أنّ نقص الوقود أدى إلى تحديد وزارة الزراعة حصص الوقود التي يمكن شراؤها لكل قارب صيد في غزة، مما أدى إلى نقص في عدد قوارب الصيد العاملة. وتأثرت سفن الصيد الكبيرة بشكل خاص: حيث تعمل في العادة 12-10 سفينة منها يومياً، انخفض هذا العدد إلى ما بين أربعة وستة. وتأثرت القوارب الصغيرة التي تستخدم البنزين بشكل خطير حيث أن النقص وارتفاع تكلفة البنزين يفوق قيمة الصيد المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، أدت ظروف الطقس المضطربة للغاية في البحر داخل منطقة الصيد المسموح بها إلى دفع أسراب السردين إلى الذهاب بعيداً عن الشاطئ إلى ما بعد حد الستة أميال بحرية،

تاركة الصيادين بقليل من المحصول مقابل وقتهم وجهودهم.

تعتبر صناعة الصيد في غزة هي المصدر الرئيسي حالياً لمعيشة 3,500 صياد مسجلين وأسرهم. ويعمل 2,000 شخص آخرين في صناعات متعلقة بالصيد، كما أنّ الأسماك هي مصدر غذائي غني بالبروتين لسكان قطاع غزة. وصغار المزارعين وصيادو الأسماك وأسرهم من بين أكثر المتضررين من انعدام الأمن الغذائي في غزة.

وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة في حرية الوصول إلى ستة أميال بحرية، لا يزال صيادو السمك في غزة ممنوعين من الوصول إلى مناطق الصيد الأكثر فائدة قبالة سواحل غزة. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، توجد غالبية الأسماك ذات القيمة العالية على مسافة ثمانية إلى اثني عشر ميلا بحريا من الشاطئ. ويخشى الصيادون من أن مزيدا من القيود قد تفرض في أي وقت، وكثيرون منهم عاجزون أو غير راغبين في الاستثمار مالياً للاستفادة بأفضل شكل من زيادة فرص الوصول، لمعرفتهم أن استثماراتهم يمكن أن تضيع.[5]

المستوطنون الإسرائيليون يتلفون عددا غير مسبوق من أشجار الزيتون في الضفة الغربية

ارتفاع في حوادث إتلاف أشجار الزيتون في عام 2013 يثير المخاوف قبل موسم قطف الزيتون القادم

تبرز حوادث إتلاف أشجار الزيتون التي وقعت مؤخرا في الضفة الغربية المخاوف المستمرة بشأن عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الفلسطينية خاصة الواقعة داخل المستوطنات والمحميات الطبيعية، في ضوء اقتراب موعد موسم قطف الزيتون القادم. واقتلعت في تموز/يوليو أو أتلفت أكثر من 1,150 شجرة زيتون تعود إلى 23 عائلة فلسطينية من قرية عورتا في نابلس داخل السياج المحيط بمستوطنة ايتمار. وتعتبر هذه الحادثة واحدة من أكبر الحوادث منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل الحوادث المتصلة بالمستوطنين في عام 2005. وحتى هذا التاريخ من عام 2013، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أضرار لحقت بـ 7,272 شجرة وشتلة يملكها الفلسطينيون على يد المستوطنين الإسرائيليين.

تأسست ايتمار عام 1984 على 200 دونم من الأراضي التي استولوا عليها من عورتا؛ في عام 2008 نصبت المستوطنة سياجا آخر حول السياج الأمني الأصلي، لتضم أراض إضافية يملكها فلسطينيون. وتغطي حدود المستوطنة الخارجية، أو المحيط المادي، الآن حوالي 6,000 دونم. ويبلغ عمر بعض الأشجار التي دُمرت في تموز/يوليو أكثر من 100 سنة، تقع بين السياجين.

يوجد ما يقدر بنحو 90 تجمعاً سكانياً فلسطينياً في الضفة الغربية لديها أراضٍ داخل 55 مستوطنة إسرائيلية وبؤرة استيطانية أو في محيطهما. يخضع وصول الفلسطينيين إلى هذه الأراضي «لتنسيق مسبق» مع السلطات الإسرائيلية حتى في الحالات التي نصب فيها المستوطنون سياجا حول الأرض دون الحصول على إذن من السلطات الإسرائيلية. وإذا تمت الموافقة على «التنسيق المسبق»، يتم منح الإذن بالوصول عادة لعدد محدود من الأيام أثناء موسم قطف الزيتون السنوي، عندما يتم نشر الجنود الإسرائيليين لحماية وصولهم خلال هذه الفترات.[6] وتم تطبيق هذا الإجراء في جميع أنحاء الضفة

يوجد ما يقدر بنحو 90 تجمعاً سكانياً فلسطينياً في الضفة الغربية لديها أراضٍ داخل 55 مستوطنة إسرائيلية وبؤرة استيطانية أو في محيطهما ويتطلب الوصول إلى هذه الأراضي "تنسيق مسبق" مع السلطات الإسرائيلية

الغربية خلال موسم قطف الزيتون في عام 2012، مع حوادث قليلة نسبيا من عنف المستوطنين المبلغ عنها خلال هذه المناسبات المحددة.

بالرغم من ذلك يضع هذا الإجراء العبء على المزارعين من أجل تكييف وصولهم إلى الأراضي، بدلا من المستوطنين الإسرائيليين الذين يشكل وجودهم في الضفة الغربية انتهاكا للقانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، وكما توضح "حالة عورتا، فقد أثبت النظام أيضا عدم فاعليته إلى حد كبير في منع الهجمات التي يشنها المستوطنون ضد الأشجار والمحاصيل الزراعية الفلسطينية، حيث تحدث معظم هجمات المستوطنين خارج الأوقات المخصصة خلال عملية التنسيق المسبق، عندما لا يستطيع المزارعون الفلسطينيون الوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم أو حمايتها. وفي عام 2012، أبلغ أن أكثر من 8,600 شجرة أحرقت، أو اقتلعت، أو أتلفت بطريقة أخرى، بما في ذلك في مناطق مجاورة للمستوطنات في الأوقات التي تم فيها حظر وصول الفلسطينيين. وبالرغم من أنّ هذا الرقم يمثل انخفاضاً مقارنة بعام 2011 (ما يقرب من 9,500 شجرة تم تخريبها)، إلا أنّ ذلك يعود جزئيا لنتيجة تراكمية لهجمات السنوات الماضية، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في عدد الأشجار المثمرة في المناطق القريبة من المستوطنات وفي الحاجة إلى نظام تنسيق مسبق للوصول إلى مثل هذه الأشجار.

ويفيد المزارعون المتضررون في حالة عورتا أنّهم لم يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم منذ موسم قطف الزيتون في عام 2010، وأنه طلب منهم إجراء تنسيق مسبق لتقييم الأضرار التي لحقت بأشجارهم. ويفيد المزارعون أيضا أنّ الدخل السنوي الذي خسروه يقدر بمبلغ 200 شيقل لكل شجرة، على افتراض أنّ كل شجرة تنتج عشرة كيلوجرامات من الزيت. وقد فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث.

دراسة حالة: أكثر من ألفي شجرة في وادي قانا مهددة

يقع وادي قانا في محافظة سلفيت وتفلحه أكثر من 300 عائلة من قريتي دير استيا وكفر ثلث، وذلك نظراً لتوفر ما يصل إلى 15 ينبوعاً من ينابيع المياه العذبة. تحيط بوادي قانا مستوطنات تقوم بتصريف مياهها الصحي في الوادي، وفقاً للمزارعين المحليين ويضايقونهم أحياناً. في عام 1982، أعلن وادي قانا كمحمية طبيعية، ونتيجة لذلك حدثت تغييرات في المنطقة من بينها أنّ غرس الأشجار أصبح يتطلب الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية.

خضر أحمد منصور، من سكان دير استيا (77 عاما) ولديه أكثر من 30 من الأبناء والأحفاد. في عام 2010، تبرعت وزارة الزراعة الفلسطينية بالعشرات من الأشجار لعائلته كي تتمكن من استصلاح جزء من أرضه في وادي قانا التي كانت غير مزروعة في ذلك الوقت. واشترى أيضا أشجارا بنفسه وزرع ما مجموعه 400 شجرة زيتون، واستصلح حوالي 20 دونم من الأراضي. وفي نهاية عام 2012، تلقى السيد منصور و20 عائلة أخرى أوامر إخلاء للأشجار المزروعة حديثاً في وادي قانا، على أساس أن المنطقة أعلنت كمحمية طبيعية. ووكّل المزارعون محامين إسرائيليين وفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان في محاولة لتجميد أوامر الإخلاء.

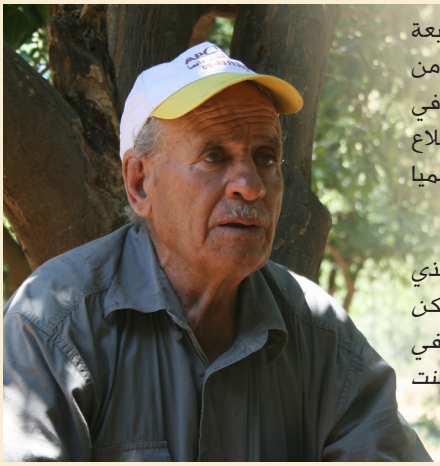

في بداية تموز/يوليو عام 2013، قامت سلطة حماية الطبيعة الإسرائيلية، ترافقها القوات الإسرائيلية، بدهان جذوع أكثر من 2,200 من أشجار الزيتون والحمضيات واللوز والتين والموز في وادي قانا. ويخشى المزارعون أن هذه هي الخطوة الأولى لاقتلاع هذه الأشجار؛ ووفقا لمحاميهم فإنهم لم يتسلموا بعد أمراً رسميا من المحكمة الإسرائيلية تسليمه لهم.

لقد ولدت على هذه الأرض والزراعة هو العمل الوحيد الذي عرفته وهي المصدر الوحيد لكسب الرزق. أنا لا أفهم لماذا يمكن للمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بوادي قانا أن تتوسع، في حين لا يسمح لي بزراعة الأشجار في أرضي الخاصة لأنها أعلنت كمحمية طبيعية.

تقديم مساعدات لتجمّع خربة الراس الأحمر بعد عمليات هدم وتهجير متكررة

السلطات الإسرائيلية تصادر وتدمر المساعدات الإنسانية

خربة الراس الأحمر هي تجمع بدوي يضم 34 عائلة يقع جنوب شرقي مدينة طوباس في شمال غور الأردن. يعيش حوالي 23 من الأسر في المنطقة (ج) وفي منطقة عسكرية مغلقة، أو منطقة إطلاق نار، على بعد حوالي كيلومترين إلى الشرق من مستوطنتي روعي وبكعوت. وقد تم تحديد ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية كمنطقة عسكرية مغلقة لأغراض التدريب، أو «منطقة إطلاق النار»؛ ويعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه المناطق من بين الفئات الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية، تسود في أوساطهم مستويات مرتفعة من الاحتياجات الإنسانية. كما أنّ وصول تجمّعات مثل خربة الراس الأحمر إلى الخدمات (مثل التعليم الأساسي والمرافق الصحية) محدود أو مقيّد وتعوزها البنية التحتية والخدمات (بما في ذلك المياه، والصرف الصحي وشبكات للكهرباء). تنفذ السلطات الإسرائيلية بشكل منتظم عمليات هدم للمنازل والمباني الأخرى في هذه المجمعات، سواء في سياق أوامر الهدم أو عند تنفيذ أوامر الإخلاء. وخلال النصف الأول من العام 2013، أجريت ستة تدريبات عسكرية نتج عنها 79 أمرا للإخلاء شمل 23 عائلة في خربة الراس الأحمر.

في 27 حزيران/يونيو، أدت عملية هدم 34 مبنى في المجمع إلى تهجير ست عائلات مما دفع لاستجابة منسقة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والسلطات المحلية، شملت مواد غذائية وغير غذائية طارئة واستجابة فورية للاحتياجات المتعلقة بالمأوى بسبب الحرارة الشديدة. وبعد يومين من التدخل، صادرت السلطات الإسرائيلية المواد المخصصة لحظيرتين للحيوانات قدمتهما منظمة غير حكومية دولية، بالإضافة إلى شاحنة يملكها أحد أفراد التجمّع الذي قام نقل المواد. وفي السابع من تموز/يوليو، زارت السلطات الإسرائيلية الأسر المتضررة وهدمت سبعة خيام وأربع حظائر للماشية قُدمت في أعقاب الهدم الذي جرى في 27 حزيران/يونيو، بالإضافة إلى ستة حظائر للحيوانات ووحدات للأسوار مملوكة للعائلات.

وفي الثامن من تموز/يوليو، كانت هناك استجابة أخرى لعمليات الهدم الثانية، بالرغم من الصعوبة في تقديم المساعدات الإنسانية للتجمع الواقع على مقربة من المستوطنات، والمتضرر من التدريبات العسكرية المتكررة وموجات الهدم المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، خلال الأسبوع التالي شاركت وكالات مختلفة بإجراء تقييمات منسقة لتحديد الاستجابة الأنسب للتجمع، وفي 24 تموز/يوليو، تم تقديم خيمتين للسكن كجزء من جهد أكبر لمنع التهجير القسري لمجمع خربة الرأس الأحمر.

فتح شارعين رئيسيين يؤديان إلى رام اللّه والخليل أمام حركة مرور الفلسطينيين

منع الوصول إلى قرية في منطقة قلقيلية لعدة أيام

فتحت السلطات الإسرائيلية في تموز/يوليو طريقين رئيسيين يؤديان إلى مدينتي رام اللّه والخليل أمام حركة المرور الفلسطينية، مسهلة وصول عشرات الآلاف إلى الخدمات وأسباب العيش. وتم أيضا تنفيذ تدابير هامة هدفت إلى تسهيل وصول المشاة الفلسطينيين إلى القدس الشرقية بمناسبة شهر رمضان، وسيتم تناولها في عدد أغسطس/آب من نشرة الشؤون الإنسانية. ومن ناحية أخرى، أغلق الجيش الإسرائيلي الطريق الرئيسية المؤدية إلى قرية عزون (قلقيلية) لعدة أيام خلال الشهر، مما ترك آثارا سلبية كبيرة على السكان.

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها وكالة التعاون التقني والإنمائي

في منطقة رام اللّه، أزالت السلطات الإسرائيلية اثنين من السواتر الترابية بجانب قرية عين سينيا، والتي منعت وصول المركبات إلى الطريق الرئيسي المؤدي إلى مدينة رام اللّه من الشمال (الطريق الأصلي 60). وجنبا إلى جنب مع حاجز يقيد الوصول إلى رام اللّه من الشرق (حاجز الارتباط)، وعددا من المعيقات الأخرى، حولت السواتر الترابية كل حركة المرور إلى المدينة من شمال الضفة الغربية على طول طريق رئيسي واحد (عبر حاجز عطارة الجزئي)، والذي غالباُ ما يكون مكتظا[7]. عملية الإزالة الأخيرة جاءت بعد افتتاح بوابة الطريق الذي يربط مخيم الجلزون مع قرى أخرى مجاورة لمدينة رام اللّه إلى نفس الطريق العام الماضي (الطريق القديم من الشارع رقم 60).

وبالإضافة إلى ذلك، فتحت السلطات الإسرائيلية جزئيا طريق الوصول التاريخية في مدينة الخليل من الجنوب أمام حركة المرور الفلسطينية. تم فتح بوابة التي تغلق هذا الطريق يومياً لبضع ساعات في الصباح (0900-0500) وفي المساء (1600 إلى 2000)، وأحيانا يشغلها الجنود. تم إغلاق هذا الطريق على مدى السنوات الـ 12 الماضية، مما اضطر أكثر من 70,000 فلسطيني يعيشون في القرى المجاورة للخليل لاستخدام طرق التفافية بديلة من خلال المدخلين الغربي أو الشرقي للمدينة. وقد برر الجيش الإسرائيلي هذا الإغلاق بالحاجة لحماية مستوطنة بيت حجاي (عدد سكانها حوالي 550) الواقعة بالقرب من المدخل المغلق.

وتعمل كل من مدينتي رام اللّه والخليل كمركزين إقليميين للخدمات والأنشطة التجارية، وتعمل رام اللّه أيضا كمركز إداري هام. وبالتالي، فإن تأثير فتح الطرق الأخير من المرجح أن يكون على قدر كبير من الأهمية. وتنطوي هذه التدابير، المتسقة مع التوجه الذي لوحظ منذ منتصف عام 2008، على تحسين الحركة بين المدن الفلسطينية والمدن الرئيسية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. تألفت معظم هذه التسهيلات من فتح طرق مغلقة، مع الحفاظ على البنية التحتية للحواجز على الأرض.[8]

وفي محافظة رام اللّه الشرقية، أيضا، تمت إزالة ساتر ترابي كان يغلق طريقا مؤديا إلى ثلاث قرى (كفر مالك، والمزرعة الشرقية وخربة أبو فلاح) هذا الشهر. وقد سهل هذا وصول السكان في هذه القرى إلى غور الأردن، وكذلك مرور البدو المقيمين في هذه المنطقة إلى الخدمات المقدمة في القرى (في المقام الأول الصحة والتعليم).

وإلى جانب هذه التدابير الإيجابية، أغلق الجيش الإسرائيلي، على الأقل في ثلاث مناسبات خلال شهر تموز/يوليو، بوابة طريق تسيطر على المدخل الشمالي لقرية عزون (9.000 نسمة)، في محافظة قلقيلية. وبينما استمر الإغلاق لعدة ساعات في أول مناسبتين، استمر الإغلاق الثالث لمدة ستة أيام متتالية. ووفقا للجيش، تم تنفيذ عمليات الإغلاق عقب حوادث إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة ضد مركبات إسرائيلية تمر في شارع 55. وقد أجبر هذا سكان عزون والقرى الأخرى إلى جنوبها إلى اللجوء إلى الطرق الالتفافية من أجل الوصول إلى الخدمات والأسواق في مدينتي قلقيلية ونابلس.

الهوامش

1. في عام 2012 احتجز اربعة مرضى و/أو مرافقين لهم عند معبر إيريز أثناء عبورهم بتصاريح سارية المفعول. تقرير منظمة الصحة العالمية الشهري، http://www.emro.who.int/pse/publications-who/monthly-referral-reports.html

2. بالرغم من ذلك ارتفعت كمية البضائع التي سمح دخولها عبر معبر كيرم شالوم في تموز/يوليو بنسبة 33 بالمائة مقارنة بشهر حزيران/يونيو.

3. تقرير آخر مستجدات المنطقة المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، في الفترة من أول كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو 2013. http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_ARA_Update_January-June_2013_EN.pdf

4. تلقى أعضاء مجموعة الحماية معلومات متسقة تفيد بأنه ذكر أن جميع هذه الحوادث تقريباً وقعت ضمن منطقة الصيد المسموح بها وقت وقوع الحادث. ووفقا لمجموعة الحماية، في حالة فرض قيود في البحر، "على حكومة إسرائيل ضمان أن تكون تصرفات قوات الأمن التابعة لها ... متسقة مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون استخدام القوة والأسلحة النارية متناسبا ومتفقا مع المعايير الدولية."

5. للتوضيح انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، صيادو الأسماك في غزة، دراسة حالة، تموز/يوليو 2013

6. في بعض الحالات، يسمح للمزارعين بشكل دوري بالوصول إلى أراضيهم بجوار المستوطنات، خارج موسم قطف الزيتون. على سبيل المثال، في أبريل/نيسان 2012، خُصص للمزارعين من أكثر من 30 قرية ومجتمع محلي في محافظة نابلس بين يومين إلى أربعة أيام لحرث أراضيهم، واقعة بجوار 11 مستوطنة إسرائيلية مختلفة.

7. يتحكم حاجز جزئي في هذا الطريق (حاجز عطارة)، الذي يكون مشغولاً بالجنود أحيانا مما يؤدي إلى تفاقم الاختناق المروري.

8. وقد شمل هذا في العادة استبدال حواجز الطرق ببوابات للطرق، يتم إبقائها عادة مفتوحة؛ فتح بوابات الطرق التي كانت مغلقة عادة؛ وتغيير الحواجز التي كانت مشغولة دائما إلى حواجز جزئية تكون مشغولة لهدف معين.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ،(OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ,(UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_08_23_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.